



6 إبريل 2013

بعثت أربع مؤسسات لحقوق الإنسان في قطاع غزة ، إلى جانب شبكة المنظمات الفلسطينية الأهلية، رسالة إلى السيد روبرت ه. سيرري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تبدي فيها قلقها عدد من التصريحات التي أدلى بها مؤخراً.

فقد بعث الرسالة كل من مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (الضمير)؛ مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ برنامج غزة للصحة النفسية؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ وشبكة المنظمات الفلسطينية الأهلية بتاريخ 6 إبريل 2013.

ففي يوم 25 مارس 2013 سلم السيد سيرري موجزاً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تناول-في المجمل- القرار الأخير من قبل إسرائيل بشأن إعادة تقليص مساحة الصيد المسموح بها للصيادين في غزة إلى 3 أميال بحرية. بتاريخ 3 إبريل 2013، أدلى السيد سيرري بتصريح أدان فيه إطلاق الصواريخ العشوائي من قبل الفلسطينيين على المناطق المأهولة بالمدنيين فيما فشل في إدانة الغارات الجوية الإسرائيلية، حيث طالبتم إسرائيل "بضبط النفس".

إن المنظمات الموقعة على الرسالة تعبر عن قلقها الشديد اتجاه إخفاق السيد سيرري بإدانة الخروقات الإسرائيلية لاتفاقية التهدئة فضلاً عن الإجراءات العقابية القاسية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بحق سكان قطاع غزة. مرفق نص الرسالة التي بعثت إلى السيد روبرت سيرري.

رسالة إلى السيد روبرت ه. سيرري

منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو)

نحن، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان؛ مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ برنامج غزة للصحة النفسية؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ، نعبر عن قلقنا العميق حيال الموجز الذي قدمته إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بتاريخ 25 مارس 2013، حيث تناولت، من بين أمور أخرى، القرار الأخير من قبل إسرائيل بشأن إعادة تقليص مساحة الصيد المسموح بها للصيادين في غزة إلى 3 أميال بحرية. كما نعبر عن قلقنا الشديد تجاه آخر تصريحاتكم بتاريخ 3 إبريل 2013 والتي تدين إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية من قبل الفلسطينيين على المناطق المأهولة بالمدنيين، فيما فشلت في إدانة الغارات الجوية الإسرائيلية، حيث طالبت إسرائيل فقط بـ"ضبط النفس". وعلى نحو خاص، فإننا نشعر بقلق عميق بسبب إخفاقكم في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية، فضلاً عن الإجراءات العقابية القاسية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بحق سكان قطاع غزة.

لقد فشل تصريحكم الأخير بشأن "الإخفاق في تطبيق اتفاقية التهدئة التي تم التوصل إليها بتاريخ 21 نوفمبر"، والذي ورد فيه تاريخ 21 مارس (عندما تم إطلاق الصواريخ) من غزة إلى إسرائيل"، في تتبع الأحداث بدقة والتي أدت إلى انهيار اتفاقية التهدئة، والأهم من ذلك، الفشل في التأكيد على مسؤولية إسرائيل، بصفقتها قوة محتلة، بضمان الحماية للمدنيين في قطاع غزة.

منذ نوفمبر 2012، خرقت إسرائيل شروط اتفاقية التهدئة عشرات المرات، حيث تم إطلاق النار على المزارعين في أراضيهم، والصيادين في البحر، والمتظاهرين السلميين قرب الحدود. وتمثل تلك الهجمات غير المبررة على المدنيين انتهاكات خطيرة للقانون الدولي ويجب أن يتم إدانتها. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ومنذ أن دخلت التهدئة حيز التنفيذ، قتل 5 فلسطينيين وأصيب 110 آخرين في "المنطقة العازلة" على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية.¹

منذ عام 1994، تفرض إسرائيل وبشكل متزايد قيوداً غير قانونية على حركة الفلسطينيين في المناطق الحدودية ومياه الصيد مما يثير مخاوف جدية على حياة وسلامة المدنيين وحقهم في سبل العيش. وقد كان لهذه القيود، إلى جانب الإغلاق الشامل للحدود، تأثيراً اقتصادياً وإنسانياً سلباً على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وعلى مدى السنوات الأخيرة، تم إدانة هذه السياسات على المستوى الدولي باعتبارها شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، والذي تم فرضه على السكان المدنيين ما يشكل انتهاكاً للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.²

وفي بيان مشترك صدر عن الجيش الإسرائيلي ومنسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 21 مارس، ورد بأن قرار تقليص منطقة الصيد مرة أخرى قد صدر عن رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيليين "رداً على الصواريخ التي أطلقت" من قطاع غزة على إسرائيل في ذلك اليوم.³ كما أعلن عن إغلاق معبر كرم أبو سالم لنفس السبب. وتشكل هذه القيود الإضافية استمراراً للحصار طويل الأمد المفروض على قطاع غزة، والذي يرمي إلى فرض عقاب جماعي على سكان قطاع غزة.

وفي ضوء الاعتداءات الواردة أعلاه والقيود المفروضة بشكل مستمر على المدنيين في المناطق الحدودية ومنطقة الصيد المسموح بها، فإننا ندعو السيد روبرت هـ. سيرري بصفته المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى تطبيق الإطار العام للقانون الدولي كونه ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث التي أدت إلى تقليص إسرائيل مؤخراً لمنطقة الصيد المسموح بها للفلسطينيين.

ولذلك، فإن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، وبرنامج غزة للصحة النفسية، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تدعو الأونسكو إلى إدانة الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية كشكل من أشكال العقاب الجماعي على المدنيين في قطاع غزة. كما أننا نذكر بمطالبات سابقة للأمم المتحدة لإنهاء استخدام هذه الإجراءات في قطاع غزة، بما فيها تصريح فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في يونيو 2012، والتي أكدت من خلاله بأن الإغلاق المفروض على قطاع غزة "يصل إلى مستوى العقاب الجماعي على كل من يعيش في قطاع غزة، كما أنه يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية بما يخالف القانون الدولي."⁴

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان

برنامج غزة للصحة النفسية

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

¹ أوتشا، "الأرض الفلسطينية المحتلة: حماية المدنيين – التقرير الأسبوعي لأوتشا (19-25 مارس 2013) يونيو 2013، 25 مارس 2013."

² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "حصار قطاع غزة: ليس لسنة أخرى"، بيان صحفي 103\10، 14 يونيو 2010.

³ المرجع الوحيد المتبقي بشأن زيادة مسافة الصيد المسموح بها متوفر في التقرير الشهري الصادر عن منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق في نوفمبر 2012، والمتوفر هنا: http://www.cogat.idf.il/Sip_Storage/FILES/8/3688.pdf

⁴ مركز أبناء الأمم المتحدة، "مسؤولية الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة تحت على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة." الأمم المتحدة، 13 يونيو 2012.